

«الجامعة العربية تطالب الحوثيين بالإفراج فوراً عن السفينة «روابي»



«القاهرة: «الخليج»، «وام»

طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، الخميس، بالإفراج الفوري عن الباخرة المدنية «روابي» التي تحمل علم دولة الإمارات العربية المتحدة، واختطفها الحوثيون مع طاقمها في البحر الأحمر، مشدداً على إدانة الجامعة الكاملة لهذا العمل، واعتباره من أعمال القرصنة البحرية، وذلك بعدما دعت الإمارات مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ موقف رادع لضمان سلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ونقل مصدر مسؤول في الأمانة العامة للجامعة العربية، عن أبو الغيط، تأكيده أن الاستيلاء على السفينة يعد تصعيداً خطراً من جانب الحوثيين، وأنه ليس موجهاً ضد دولة بعينها، وإنما ينتهك مبدأ حرية الملاحة الثابت في القانون الدولي وقانون البحار، بما قد يؤثر في مصالح العديد من الدول، ويهدد حركة التجارة الدولية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وأوضح المصدر أن السلوك الحوثي، وما تورطت فيه الميليشيات من أعمال القرصنة والاختطاف، يعكس منحى إجرامياً خطراً يتعين التصدي له وردعه، صيانة لحرية الملاحة في هذا الشريان التجاري المهم، وحفاظاً على الأرواح والممتلكات.

وكانت دولة الإمارات قد أدانت، أمس الأول، عملية القرصنة واستيلاء الحوثيين في 3 يناير الجاري على باخرة الشحن المدنية «روابي» التي ترفع علم دولة الإمارات في البحر الأحمر.

وفي اجتماع عقده مجلس الأمن الدولي، مساء أمس الأول، بشأن اليمن، ندد عدد من أعضاء المجلس بحجز الباخرة، فيما أصدرت دول عديدة بيانات تدين استيلاء الحوثيين على «روابي». وقالت السفارة لانا نسيبة، المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة: «ندين بأشد العبارات قرصنة الحوثيين للباخرة المدنية روابي قبالة ميناء الحديدة، باعتباره تصعيداً خطراً ضد سلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، مما يستوجب موقفاً رادعاً من مجلس الأمن». وأضافت: «نشكر كافة الدول التي أصدرت بيانات استنكار حول حادثة القرصنة». وأكدت لانا نسيبة أنه لا يمكن إحراز تقدم لإنهاء الأزمة اليمنية دون وقف الأعمال العدائية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية، ووضع حد لانتهاكاتها المتكررة ضد اليمنيين. كما دانت بشدة، محاولة الحوثيين استهداف أراضي المملكة العربية السعودية عبر طائرات مسيرة وصواريخ باليستية، والذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وشددت على أهمية التوافق في الرأي وتوحيد الصف اليمني بموجب اتفاق الرياض، وتغليب المصلحة الوطنية العليا لليمن من أجل إحراز التقدم المرجو في العملية السياسية بما يخدم تطلعات الشعب اليمني.

ورحبت نسيبة بالجهود الأخيرة للحكومة اليمنية لتحسين الاقتصاد، حيث تتطلع دولة الإمارات إلى بلورة حلول تسهم في النهوض بالاقتصاد اليمني. ودعت إلى تكثيف الجهود الدولية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني.